

صراع المناصب يعمق أزمة المسار الانتقالي بالسودان

الجبهة الثورية تعلق مفاوضاتها مع قوى الحرية والتغيير



المسار الانتقالي في السودان يتعمق أكثر فأكثر في ظل انعدام الثقة، وسعي كل طرف للاستئثار بالحصة الأكبر من السلطة، وسط نظرة يغلب عليها الكثير من التشاؤم حيال مستقبل هذا البلد.

الخرطوم - كلف رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك، الولاية العسكرية بالاستمرار في مناصبهم إلى حين الاتفاق على تعيين ولاية مدنيين، ما يبرهن على اشتداد الصراع بين مكونات الثورة على المناصب السياسية والإدارية التي تبدو ظاهرة في عدم توافق قوى الحرية والتغيير على الأسماء المرشحة لشغل المناصب الولائية، إلى جانب تازم مفاوضات السلام مع الجبهة الثورية. وعلمت "العرب"، أن الجبهة الثورية علقت اجتماعاتها مع قوى الحرية والتغيير بشأن التوافق حول نسب مشاركتها في المجلس التشريعي، وعقدت اجتماعات خلال الأيام الماضية مع رئيس الحكومة، ورئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، ورئيس وفد المفاوضات الحكومي الفريق محمد حمدان دقلو، وتلقت وعداً بحسم مطالبها، ما يؤدي إلى حلحلة الجمود في مفاوضات السلام منذ وصول وفدائها إلى الخرطوم. وعقد حمدوك اجتماعاً موسعاً، مساء السبت، مع ولاية الولايات (المحافظات) بحضور وزير شؤون مجلس الوزراء، السفير عمر بشير مانيس، تناول الأوضاع في الولايات المختلفة وناقش الاستقالات التي تقدم بها بعض الولاة في ظل وجود أزمات متفاقمة تعاني منها بعض مناطق الهامش جراء عدم حسم الملفات المتعلقة بحل جذور المشكلات التي تواجهها وغياب التوافق حول ملف الترتيبات الأمنية كمقدمة لاستقرار الأوضاع.



عمر دقير
التمديد للولاية
العسكرية مرتبطاً
بمفاوضات السلام

وجاء الاجتماع في وقت شهدت فيه مدينة "نيرتسي" بمحلية غرب جبل مرة بولاية وسط دارفور اعتصاماً للمواطنين دخل يومه السابع لمطالبته مسؤولي الولاية وتياراتها السياسية بضرورة إيجاد حلول عاجلة جراء عدم الاهتمام بأوضاعهم وتطهير المدينة من فلول نظام عمر البشير، حيث ما زالوا يهيمنون عليها. وأرسل حمدوك وفداً رسمياً، الأحد، ضم مدير المخابرات الفريق ركن جمال

عبدالمجيد، وعضو مجلس السيادة محمد التعايشي، وعدداً من الوزراء للتلقي في مشكلات المعتمدين الذين اشتروا وصول وفد من المركز للتفاوض حول مطالبهم. ما يضيف أهمية على التوصل إلى اتفاق بشأن الولاية المدنيين في أقرب فرصة، أن مدينة حلفا بولاية كسلا (شرق السودان) التي تشهد اندلاع اشتباكات بين قبيلتي بني عامر والنوبة، تجدد فيها الاشتباكات بين القبيلتين، السبت، وقتل مواطن وأصيب ثمانية آخرون، وتم حرق منازل عدة قبل أن تحتوي قوات الشرطة الموقف.

يرى مراقبون أن الحكومة تجد نفسها في مازق صعب، لأنها غير قادرة على اعتماد الولاية المدنيين نتيجة الخلافات التي نشبت بين قوى الحرية والتغيير حول بعض الأسماء التي رشحتها من ضمنها والي ولاية كسلا، إلى جانب أن التحالف الحكومي لم يشرك الجبهة الثورية في اختيار الولاة، حسب اتفاق الطرفين منذ شهرين، ما يؤدي إلى رفض بعض الأسماء من قبل الحركات المسلحة التي لديها نفوذ بمناطق الهامش.

أكد رئيس حزب المؤتمر السوداني، عمر الدقير، أن تمديد عمل الولاية العسكرية يرتبط بعدم انتهاء مفاوضات السلام التي تشهد حراكاً للوصول إلى تفاهات نهائية، بالتالي فحمدوك لديه توقعات من حدوث فراغ في بعض الولايات التي تقدم بعض ولائها باستقالات لم يجر البت فيها حتى الآن. وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن المفاوضات ما زالت تراوح مكانها بسبب الخلاف على نسب تمثيل الحركات المسلحة في المجلس التشريعي، وجررت نقاشات عديدة أخيراً في محاولة للتوصل إلى حل يرضي الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير، وقد تكون هناك نتائج إيجابية لتلك المباحثات قريباً. وقال دقير، وهو أحد القيادات البارزة في قوى الحرية والتغيير، فإن الوصول إلى تفاهات سياسية مع الجبهة الثورية يقود إلى التوقيع على اتفاق سلام، والاستقرار على تعيين الولاة الجدد، وسيكون ملف الترتيبات الأمنية بحاجة إلى عمل فني ستتولاه لجان من المقرر أن تذهب إلى جوبا، مقر

ويرى متابعون أن هناك أزمة ثقة بين قوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية ما قد يزيد من صعوبة مهمة اختيار الولاة المدنيين، وأن الحركات المتفاوضة لديها يقين أن الرغبة في الهيمنة حاضرة في القوى السياسية بالمركز، وإصرار قوى الحرية والتغيير على الاستئثار بالنسبة الأكبر من المجلس التشريعي لا يختلف كثيراً عن حزب المؤتمر الوطني المنحل الذي اشترط سابقاً الاستحواذ على مؤسسات الدولة السيادية. وأوضح المتحدث باسم الجبهة الثورية، أسامة سعيد، أن الجبهة ذهبت إلى الخرطوم بصحبة وفد المفاوضات وفي جعبتها ست قضايا محورية تسعى لإنجازها وتعتبر أن التوافق حولها هو الحل الوحيد للوصول إلى السلام، على رأسها نسب تمثيل الحركات في المجلس التشريعي، ووجدت الجبهة تجاوباً من قبل الحكومة ومجلس السيادة حول مقترحاتها، غير أنها اصطدمت باعتراضات قوى الحرية والتغيير. وأشار في تصريح لـ"العرب"، إلى أن الجبهة الثورية واجهت مواقف متشددة

بين مطالب الشارع وأجندات الساسة بون شاسع

على مطالبها من قبل الحزب الشيوعي، وأخرى مرتبة من غالبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب، ما دفع الوفد إلى تعليق المفاوضات مع التحالف، والعودة مرة أخرى إلى الحكومة باعتبارها الممثل الرئيس الذي تتفاوض معه الحركات بنص اتفاق جوبا. ولفت إلى أن وصول وفد الجبهة الثورية إلى تفاهات بشأن القضايا المحورية التي ذهب بها إلى الخرطوم يدفع بشكل مباشر إلى التوقيع على اتفاق سلام في أقرب فرصة، والفشل يعني انهيار عملية السلام برمتها، متوقفاً أن تتلقى الجبهة الثورية رداً على مطالبها التي تقدمت بها إلى السلطة الانتقالية الإثنين أو الثلاثاء. وترهن الخلافات على أن الفترة المقبلة قد تشهد صراعاً من نوع آخر بين مكونات الثورة السودانية على المناصب السياسية، وأن حكومة حمدوك التي وعدت بإنجاز مطالب القوى السياسية خلال 15 يوماً من تاريخ مظاهرات 30 يونيو ستجد نفسها في موقف حرج لأنها لن تستطيع الوفاء بتعهداتها، ما يدفع الشارع إلى التحرك.

أجندات متضادة تستنزف النظام السوري في البادية

دمشق - قتل أكثر من 50 عنصراً

من الجيش السوري وتنظيم الدولة الإسلامية خلال الساعات الماضية في اشتباكات عنيفة تخللتها غارات روسية في البادية السورية.

ويتعرض النظام السوري في البادية المتزامنة الأطراف، والتي تصل إلى حدود الأردن والعراق، لحرب استنزاف وعلى جبهات متعددة، فإلى جانب خلايا داعش يواجه النظام ضربات جوية متكررة مجهولة الهوية.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن تنظيم الدولة الإسلامية يشن منذ ليل الخميس الجمعة هجوماً عنيفاً على مواقع للقوات الحكومية في محيط مدينة السخنة في ريف حمص الشرقي، وإن اشتباكات لا تزال مستمرة بين الطرفين، لافتاً إلى تدخل الطائرات الحربية الروسية دعماً للقوات الحكومية.

وأفاد المرصد بمقتل 31 مقاتلاً من التنظيم المتطرف جراء الاشتباكات والغارات، كما أودت المعارك بحياة 20 عنصراً من قوات النظام والمسلحين الموالين لها، فيما فقد نحو 25 آخرين.

ورغم تجريده من مناطق سيطرته في شرق سوريا قبل أكثر من عام، لا يزال التنظيم ينتشر في البادية السورية المتزامنة والتي تمتد من ريف حمص الشرقي وصولاً إلى الحدود العراقية.

ويشن عناصر تنظيم الدولة الإسلامية بين الحين والآخر هجمات على مواقع قوات النظام في المنطقة، تستهدف أحياناً منشآت للنفط والغاز، ولوحظ في الأشهر الماضية تصاعد نسق تلك الهجمات.

وفي التاسع من أبريل، قتل 27 عنصراً من قوات النظام والمسلحين الموالين له خلال اشتباكات مع التنظيم الذي شن هجوماً مباحثاً على نقاط عسكرية في بادية مدينة السخنة. وترافقت المواجهات مع ضربات جوية نفذتها طائرات روسية على محاور القتال.

وفي منتصف مايو، أفاد المرصد أن التنظيم أعدم 11 عنصراً من قوات النظام ريماً بالبرصاص في شرق البلاد. ويؤكد محللون وخبراء عسكريون أن الخلفاء على "الخلافات" لا يعني أن خطر التنظيم قد زال مع قدرته على تحريك عناصر متوراة عن الأنظار في المناطق التي طرد منها وانطلاقاً من البادية السورية.

وغالباً ما ينفذ هؤلاء عمليات خطف ووضع عبوات وابتزازات وهجمات انتحارية تطل أهدافاً مدنية وعسكرية في آن، وتستهدف بشكل شبيه يومي أيضاً عناصر قوات سوريا الديمقراطية في شرق دير الزور.

مخطط الضم ينعش الأسواق العقارية في مستوطنات الضفة الغربية

الأميركية الأمر الذي اضطر نتينهاو إلى تاجيل أي خطوة فعلية لتنفيذه على الرغم من تحديد الأول من يوليو موعداً لذلك. وتكمن التحفظات الأميركية في التعديلات التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية على الأراضي المعنية بمخطط الضم، وقال مسؤولون أميركيون، الأحد، إن البيت الأبيض، سوف يبت في قضية الضم خلال 45 يوماً.

واشنطن ستصدر قراراً بشأن موافقتها أو رفضها لعملية ضم أجزاء من الضفة الغربية، في فترة ما بين شهر إلى 45 يوماً

ونقلت صحيفة "إسرائيل اليوم"، عن مسؤولين وصفتهم بالبارزين في البيت الأبيض، قولهم لرئيس المنظمة الصهيونية الأميركية مورتون كلارين، إن واشنطن ستصدر قراراً بشأن موافقتها أو رفضها لعملية "الضم"، في فترة ما بين شهر إلى 45 يوماً.

وأوضح المسؤولون أن احتمال موافقة واشنطن على خطة السيادة تزيد عن 50 في المائة.

ولإخفي فاح حماسته للضم ف"عندما تقرر إسرائيل أن هذا المكان هو لنا، سيكون رد الفعل المشترك وأخيراً".

ويختار البعض السكن في المستوطنات لأسباب دينية وعقائدية في حين ينتقل آخرون للسكن فيها بسبب الكلفة المنخفضة للعقارات مقارنة بالتكلفة الباهظة في أماكن أخرى في إسرائيل.

تقع فحار سبابا على بعد 12 كيلومتراً إلى الغرب من ألفي ميناشي، على الجانب الآخر من "الخط الأخضر" الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية المحتلة.

يقول فاح إن شقة سكنية من سبع غرف ومساحة 200 متر مربع تكلف حوالي 4.5 مليون شيكل (1.3 مليون دولار)، موضحاً أن سعر عقار مماثل في مستوطنة ألفي ميناشي، يساوي نصف هذا المبلغ.

ويتوقع المستثمر العقاري أن "تقفز الأسعار مباشرة بعد الضم بنسبة حوالي 10 إلى 15 في المئة، وفي غضون خمس أو ست سنوات من الآن سترتفع حوالي 30 في المئة".

ويشارك مالك شركة "هاري زهاف" أو "الجبال الذهبية" العقارية رئيس مبيعات قياسية الشهر الماضي. ويقول أيتشنتاين إن "الضم سيحدث فرقا كبيرا" وبشكل حصري في المستوطنات، ويضيف "ستكون سوقاً كبيرة علينا الاستعداد للعمل الجاد من أجل هذه الفرصة".

ويواجه مشروع الضم معارضة عربية ودولية واسعة وتحفظات من قبل الإدارة

المناطق للقانون المدني الإسرائيلي بدلاً من القانون العسكري المعمول به حالياً. ويقول فاح "إنه مكان طبيعي الآن، إنه سيبقى آخر اللقمة إلى يهودا والسامرة" الاسم التوراتي للضفة الغربية "لأنه أصبح بالإمكان الآن اعتبارهم مواطنين عاديين في إسرائيل".

وتشير المستثمرة في العقارات بيبي بن سينيور إلى أن "الناس حالياً يخشون



هل تسقط الممانعة الدولية الحسابات الإسرائيلية

القدس - تنتظر بيبي بن سينيور التي تمتلك شركة عقارية في مستوطنة أريئيل الإسرائيلية تنفيذ الحكومة لمخطط ضم أجزاء من الضفة الغربية، إذ تتوقع أن تدر عليها هذه الخطوة أرباحاً كبيرة. ويعيش في المستوطنة أكثر من 20 ألف شخص وهي تضم جامعة ومراكز تسوق، وكلها عوامل تجعل منها واحدة من المستوطنات التي يتوقع أن تشملها المرحلة الأولى من تنفيذ مخطط الضم الذي يجابه برفض دولي واسع.

وكانت خطة سلام مثيرة للجدل عرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في يناير وعدت بدعم ضم المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى منطقة غور الأردن الاستراتيجية. وتعارض الحكومة الإسرائيلية الخطة لتنفيذ مشروع الضم قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي يصعب التكهن بمالاتها.

وتأمل بن سينيور أن يمضي رئيس الوزراء بنيامين نتينهاو الذي يتزعم حزب الليكود اليميني قدماً في تنفيذ المخطط. وتتوقع أن يؤدي ذلك إلى "ارتفاع أسعار الشقق والأراضي في ظل تزايد الطلب".

وفي مستوطنة "علي" يقول دانييل فاح إنه "أبرم صفقات في الشهرين الماضيين تعادل تلك التي قام بها طوال السنوات القليلة الماضية". وأوضح فاح "وقعنا خلال الأيام العشرة الأخيرة ست